



الغانم يترأس اجتماعاً للشعبة البرلمانية ويستقبل «الفنانين الكويتيين»



الغانم مستقبلاً رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية الفنانين الكويتيين



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم لدى استقباله السفير المصري



مرزوق الغانم ومحمد الدلال ود. خليل عبدالله والحيمدي السبيعي وعلي الدقباسي وعلام الكندري خلال اجتماع الشعبة

وعبدالله عبدالرسول وفتحي الصقر ورئيس تحرير مجلة «عالم الفن» صالح الغريب. واستقبل الرئيس الغانم سفير جمهورية مصر العربية لدى الكويت طارق القوني.

جمعية الفنانين الكويتيين عبدالعزيز الفرج (شادي الخليج) وأعضاء مجلس إدارة الجمعية. حضر اللقاء أعضاء مجلس إدارة الجمعية جمال اللهو ووزير العميري وخالد القلاف

الشعبة النواب د. خليل عبدالله ابل والحيمدي السبيعي وعلي الدقباسي، وامين عام مجلس الأمة علام الكندري. من جانب آخر، استقبل الغانم في مكتبه أمس رئيس

عقدت الشعبة البرلمانية أمس اجتماعاً برئاسة رئيس مجلس الأمة ورئيس الشعبة مرزوق الغانم. وحضر الاجتماع امين صندوق الشعبة النائب محمد الدلال، وأعضاء

هايف: على رئيس الوزراء إعفاء وزيرة الشؤون أو ليتحمل مسؤوليته السياسية

الاحتيارات وعدم الاهتمام الكافي أو الدقيق من قبل الحكومة سواء كانت مدتها ستة أشهر أو أكثر. وقال هايف انه تحدث مع رئيس الوزراء وغيره من النواب الوزاري وغيره من النواب اصحاب الكفاءات الذين تحتاجهم الكويت هذه الايام، مشيراً إلى ان لدينا كفاءات يستطيعون تنفيذ كل ما يحتاجه مستقبلاً الكويتي «لكن ان يحدث مثل هذه الاختيارات غير المرغوب فيها فإنه بلا شك فإننا نحمل سمو رئيس الوزراء المسؤولية كاملة».

التي دعمت بتغريداتها تلك الأحداث التي حصلت في البحرين وغيرها من التغريدات المثيرة للجدل، مبيناً أن النواب حملوا سمو رئيس الوزراء المسؤولية كاملة، كما أن بقاءها في الحكومة لن يستغرق وقتاً طويلاً سواء تم استجواب رئيس الحكومة أم لا. وبين هايف ان النواب ناقشوا موضوع التشكيل وانتقدوا سمو رئيس مجلس الوزراء انتقاداً شديداً على هذا التشكيل والتشكيل الماضي، لافتاً إلى ان الوزراء لا ينظر في سيرهم الذاتية وما يحملونه من أفكار، واصبح من يوزر قد يكون من تقاعد طبياً او من تقاعد أخرى مما يدل على هشاشة هذا التشكيل وعلى نوعية هذه



محمد هايف



اشارة الخبر

طالب النائب محمد هايف سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بضرورة إعفاء وزيرة الشؤون الاجتماعية د. غدير أسيري من منصبها أو تحمل المسؤولية السياسية الكاملة. وأضاف هايف، في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس اليوم (أمس) هناك اجتماع اليوم فيما حضره عدد من النواب فيما هناك خمسة نواب أبلغوه اعتذارهم لارتباطهم بمواعيد مسيئة، مبيناً أن الاجتماع ناقش عدة ملفات منها ضرورة التنسيق بالمواقف وطرح بعض القضايا التي تم نقاشها منها موضوع العفو وإيجاد الحل العادل لقضية البدون بالإضافة إلى التشكيل الحكومي والبنية التحتية، لاسيما عقب ما حدث من أضرار جراء الأمطار

عضوا في اللجنة التشريعية أو بصفتي نائباً صوت على المقترحات وقت عرضها في قاعة عبدالله السالم ومنها قضايا الرأي التي تهم شرائح كبيرة من المجتمع». ووجه العتيبي في ختام حديثه رسالة إلى الحكومة قائلاً «أتمنى ألا تبدأ الحكومة طريقها معنا بالصدام في هذا الملف، فالجميع شاهد تناقض المقترح وتجاهلته تماماً». ووصف العتيبي خطوة تقديم الطلب بالأنيحة والتي تتوافق مع صحيح الدستور واللائحة الداخلية، قائلاً: إنها جاءت رد فعل على ما تقوم به اللجنة من إقصاء المقترحات مقابل مقترحات أخرى مستخدمة أغليبتها أو محاولتها لخلط الأوراق بهدف المساومة أو ضرب مقترح لتنفيذ أجندة ما. وتابع «أنا مستمرون في إقرار المقترحات التي تهم الشارع سواء بصفتي

ثم مقترحنا الثاني الذي تم التعديل عليه وتقدم به الزميل عادل الدمخي وأربعة نواب آخرين وكنا نأمل أن تتم مناقشته في اللجنة دون تكليف ورفعها إلى مجلس الأمة، خاصة أنه اعطى صفة الاستعجال لكن اللجنة كان لها رأي آخر في دور الإنعقاد الماضي والحالي أيضاً ولم تناقش المقترح وتجاهلته تماماً». ووصف العتيبي خطوة تقديم الطلب بالأنيحة والتي تتوافق مع صحيح الدستور واللائحة الداخلية، قائلاً: إنها جاءت رد فعل على ما تقوم به اللجنة من إقصاء المقترحات مقابل مقترحات أخرى مستخدمة أغليبتها أو محاولتها لخلط الأوراق بهدف المساومة أو ضرب مقترح لتنفيذ أجندة ما. وتابع «أنا مستمرون في إقرار المقترحات التي تهم الشارع سواء بصفتي



خالد العتيبي

النواب المؤيدين للعفو الشامل عن هذه القضية قد كان 25 نائباً وهم من وردت أسماؤهم في وقت سابق. وأكد أن هناك زملاء وقعوا على طلب عقد جلسة خاصة، الأخرى المقدمة، لذا من المرجح ان يتم التصويت على الطلب، داعياً كل المواطنين المتابعة المشهد لما لهذه القضية من أهمية قصوى خاصة أن عدد

أعلن النائب خالد العتيبي عن تسليمه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم طلباً بتكليف اللجنة التشريعية باستعجال وإنجاز تقريرها بشأن العفو الشامل والخاص بقضية دخول المجلس والمقدم بصفة الاستعجال من قبل خمسة نواب وذلك خلال أسبوعين من تاريخ موافقة المجلس على التكليف حتى يتسنى للمجلس مناقشته والتصويت عليه في أول جلسة له بعد انتهاء اللجنة من عملها.

وقال العتيبي، بعد تسلم رئيس المجلس الطلب: إننا ونزيميلسي عبدالوهاب الباطين خلال الاجتماع بأنه سيتم ادراج الطلب على الجلسة القادمة ضمن الطلبات الأخرى المقدمة، لذا من المرجح ان يتم التصويت على الطلب، داعياً كل المواطنين المتابعة المشهد لما لهذه القضية من أهمية قصوى خاصة أن عدد

العتيبي: سلّمت الغانم طلباً بتكليف «التشريعية» بإنجاز تقريرها حول العفو الشامل خلال أسبوعين

أعلن النائب خالد العتيبي عن تسليمه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم طلباً بتكليف اللجنة التشريعية باستعجال وإنجاز تقريرها بشأن العفو الشامل والخاص بقضية دخول المجلس والمقدم بصفة الاستعجال من قبل خمسة نواب وذلك خلال أسبوعين من تاريخ موافقة المجلس على التكليف حتى يتسنى للمجلس مناقشته والتصويت عليه في أول جلسة له بعد انتهاء اللجنة من عملها.

وقال العتيبي، بعد تسلم رئيس المجلس الطلب: إننا ونزيميلسي عبدالوهاب الباطين خلال الاجتماع بأنه سيتم ادراج الطلب على الجلسة القادمة ضمن الطلبات الأخرى المقدمة، لذا من المرجح ان يتم التصويت على الطلب، داعياً كل المواطنين المتابعة المشهد لما لهذه القضية من أهمية قصوى خاصة أن عدد

أعلن النائب خالد العتيبي عن تسليمه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم طلباً بتكليف اللجنة التشريعية باستعجال وإنجاز تقريرها بشأن العفو الشامل والخاص بقضية دخول المجلس والمقدم بصفة الاستعجال من قبل خمسة نواب وذلك خلال أسبوعين من تاريخ موافقة المجلس على التكليف حتى يتسنى للمجلس مناقشته والتصويت عليه في أول جلسة له بعد انتهاء اللجنة من عملها.

وقال العتيبي، بعد تسلم رئيس المجلس الطلب: إننا ونزيميلسي عبدالوهاب الباطين خلال الاجتماع بأنه سيتم ادراج الطلب على الجلسة القادمة ضمن الطلبات الأخرى المقدمة، لذا من المرجح ان يتم التصويت على الطلب، داعياً كل المواطنين المتابعة المشهد لما لهذه القضية من أهمية قصوى خاصة أن عدد

الخضير يُشيد بسياسة الباب المفتوح في «الداخلية»



الذي دعمت بتغريداتها تلك الأحداث التي حصلت في البحرين وغيرها من التغريدات المثيرة للجدل، مبيناً أن النواب حملوا سمو رئيس الوزراء المسؤولية كاملة، كما أن بقاءها في الحكومة لن يستغرق وقتاً طويلاً سواء تم استجواب رئيس الحكومة أم لا. وبين هايف ان النواب ناقشوا موضوع التشكيل وانتقدوا سمو رئيس مجلس الوزراء انتقاداً شديداً على هذا التشكيل والتشكيل الماضي، لافتاً إلى ان الوزراء لا ينظر في سيرهم الذاتية وما يحملونه من أفكار، واصبح من يوزر قد يكون من تقاعد طبياً او من تقاعد أخرى مما يدل على هشاشة هذا التشكيل وعلى نوعية هذه

قال النائب د.حمود الخضير ان ما يقوم به وكيل وزارة الداخلية الفريق عصام النهام من استقبال للمواطنين في مبنى الوزارة بمنطقة صباحان يستحق الشكر والتقدير. وأضاف الخضير، في تصريح صحافي، أن من شأن هذه المبادرة المساهمة في حل مشاكل المواطنين والاستماع إلى مقترحاتهم في واحدة من أهم الوزارات المرتبطة بشكل مباشر بحياة الناس وأمنهم واستقرارهم، وأكد ان اتباع سياسة

الذي دعمت بتغريداتها تلك الأحداث التي حصلت في البحرين وغيرها من التغريدات المثيرة للجدل، مبيناً أن النواب حملوا سمو رئيس الوزراء المسؤولية كاملة، كما أن بقاءها في الحكومة لن يستغرق وقتاً طويلاً سواء تم استجواب رئيس الحكومة أم لا. وبين هايف ان النواب ناقشوا موضوع التشكيل وانتقدوا سمو رئيس مجلس الوزراء انتقاداً شديداً على هذا التشكيل والتشكيل الماضي، لافتاً إلى ان الوزراء لا ينظر في سيرهم الذاتية وما يحملونه من أفكار، واصبح من يوزر قد يكون من تقاعد طبياً او من تقاعد أخرى مما يدل على هشاشة هذا التشكيل وعلى نوعية هذه

أكد أن الأموال العامة تتمتع بالحرمه والحماية الدستورية

عبدالله الكندري والملا لتكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير عن أوجه استثمار احتياطي الأجيال

وقال إن للديوان فحص الأموال التي ستستمر فيها أموال الدولة، ومراجعة حسابات هذه الاستثمارات، وإبداء ما يعن له من ملاحظات في هذا الشأن (19/م)، وحيث إن تتبع أموال احتياطي الأجيال القادمة من النفط وفحص الأوجه التي تستثمر فيها هذه الأموال ومراجعة حسابات هذا الاستثمارات والكشف عما قد يكون نالها من اختلاس ومخالفات مالية يقتضي تكليف ديوان المحاسبة بفحص وجرد هذه الأموال وتتبعها وتطويرها ومراجعة جميع حسابات هذه الاستثمارات والتثبت من صحة العمليات الخاصة بها وتقديم تقرير مفصل مؤيد بالمستندات ويعرض على مجلس الأمة.



أعلن النائب عبدالله الكندري عن تقديمه مع د. بدر الملا بطلب لتكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير مفصل بشأن الأوجه التي تستثمر فيها أموال الدولة من احتياطي الأجيال القادمة من النفط. وقال الكندري إنه قد أثرت عدة تساؤلات حول احتياطي الأجيال القادمة من النفط واستثمارات هذه الأموال بالخارج، وأن الأموال سالفة الذكر أموال عامة تتمتع بالحرمه والحماية الدستورية، مطالبا بتكليف ديوان المحاسبة للقيام بإعداد التقرير سالف الذكر خلال ثلاثة أشهر.

إصدار بطاقة طفل توحدي لغرض تسهيل إجراءاته

عسكر: برامج علاجية لدمج أطفال التوحد بالمجتمع

التعامل الملائمة مع المصابين بالتوحد. 4 - فتح خط ساخن للآباء والقائمين على رعاية المصابين بالتوحد. 5 - توفير الخدمات التربوية والنفسية والتأهيلية والرعاية السلمية لأطفال التوحد وتقديم الدعم اللازم لأسرهم. 6 - رفع كفاءة المتعاملين مع أطفال التوحد. 7 - إنشاء فروع لمركز الكويت

التعامل الملائمة مع المصابين بالتوحد. 4 - فتح خط ساخن للآباء والقائمين على رعاية المصابين بالتوحد. 5 - توفير الخدمات التربوية والنفسية والتأهيلية والرعاية السلمية لأطفال التوحد وتقديم الدعم اللازم لأسرهم. 6 - رفع كفاءة المتعاملين مع أطفال التوحد. 7 - إنشاء فروع لمركز الكويت



عسكر العنزوي

تقدم النائب عسكر العنزوي باقتراح برغبة الاقتراح على ما يلي: 1 - أن يتم دمج الأطفال المصابين بالتوحد في المجتمع من خلال البرامج العلاجية الفعالة. 2 - إنشاء مكتبة تضم مختلف المؤلفات والبحوث حول التوحد. 3 - تنسيق وتوجيه الجهود المتعلقة بالتعريف بالتوحد والتوعية بأعراضه ومتطلبات

وقال إن للديوان فحص الأموال التي ستستمر فيها أموال الدولة، ومراجعة حسابات هذه الاستثمارات، وإبداء ما يعن له من ملاحظات في هذا الشأن (19/م)، وحيث إن تتبع أموال احتياطي الأجيال القادمة من النفط وفحص الأوجه التي تستثمر فيها هذه الأموال ومراجعة حسابات هذا الاستثمارات والكشف عما قد يكون نالها من اختلاس ومخالفات مالية يقتضي تكليف ديوان المحاسبة بفحص وجرد هذه الأموال وتتبعها وتطويرها ومراجعة جميع حسابات هذه الاستثمارات والتثبت من صحة العمليات الخاصة بها وتقديم تقرير مفصل مؤيد بالمستندات ويعرض على مجلس الأمة.

وقال إن للديوان فحص الأموال التي ستستمر فيها أموال الدولة، ومراجعة حسابات هذه الاستثمارات، وإبداء ما يعن له من ملاحظات في هذا الشأن (19/م)، وحيث إن تتبع أموال احتياطي الأجيال القادمة من النفط وفحص الأوجه التي تستثمر فيها هذه الأموال ومراجعة حسابات هذا الاستثمارات والكشف عما قد يكون نالها من اختلاس ومخالفات مالية يقتضي تكليف ديوان المحاسبة بفحص وجرد هذه الأموال وتتبعها وتطويرها ومراجعة جميع حسابات هذه الاستثمارات والتثبت من صحة العمليات الخاصة بها وتقديم تقرير مفصل مؤيد بالمستندات ويعرض على مجلس الأمة.

وقال إن للديوان فحص الأموال التي ستستمر فيها أموال الدولة، ومراجعة حسابات هذه الاستثمارات، وإبداء ما يعن له من ملاحظات في هذا الشأن (19/م)، وحيث إن تتبع أموال احتياطي الأجيال القادمة من النفط وفحص الأوجه التي تستثمر فيها هذه الأموال ومراجعة حسابات هذا الاستثمارات والكشف عما قد يكون نالها من اختلاس ومخالفات مالية يقتضي تكليف ديوان المحاسبة بفحص وجرد هذه الأموال وتتبعها وتطويرها ومراجعة جميع حسابات هذه الاستثمارات والتثبت من صحة العمليات الخاصة بها وتقديم تقرير مفصل مؤيد بالمستندات ويعرض على مجلس الأمة.

وقال إن للديوان فحص الأموال التي ستستمر فيها أموال الدولة، ومراجعة حسابات هذه الاستثمارات، وإبداء ما يعن له من ملاحظات في هذا الشأن (19/م)، وحيث إن تتبع أموال احتياطي الأجيال القادمة من النفط وفحص الأوجه التي تستثمر فيها هذه الأموال ومراجعة حسابات هذا الاستثمارات والكشف عما قد يكون نالها من اختلاس ومخالفات مالية يقتضي تكليف ديوان المحاسبة بفحص وجرد هذه الأموال وتتبعها وتطويرها ومراجعة جميع حسابات هذه الاستثمارات والتثبت من صحة العمليات الخاصة بها وتقديم تقرير مفصل مؤيد بالمستندات ويعرض على مجلس الأمة.

العدساني: الإسراع في تنفيذ مشاريع التجهيزات العسكرية لوزارة الدفاع

الضوابط المالية والرقابية التي تنظمها. 7 - الاستفادة المثلى من الاعتمادات المالية المخصصة للشؤون العسكرية، وتنفيذ التعاقدات المرتبطة بها من تجهيزات ومعدات، وعتاد، والحرص على شرائها بالمواصفات المطلوبة وصيانتها كما هو مخطط لها في الميزانية بما يسهم في زيادة تعزيز القدرات العسكرية للبلاد بكفاءة واقتدار. 8 - قيام ديوان المحاسبة بدوره المهوود في احكام رقابة فاعلة على التجهيزات العسكرية مع تكنيته في فحص ومراجعة الاتفاقيات والعقود المبرمة بشأن التسليح والمعدات العسكرية، والالتزام بإرسال تقارير بهذا الشأن إلى مجلس الأمة في الاوقات المقررة قانوناً.

ضمن الاعتمادات المالية في الميزانية العامة للدولة كما كان معمول بها سابقاً، وأن تكون آلية المحاسبة عنها عن طريق وزارة المالية. 5 - احكام آلية العمل في لجان المشتريات العسكرية في وزارة الدفاع مع الرقابة الفعالة عليها، وأن يتم التخطيط والتنفيذ في شراء التجهيزات والمعدات العسكرية على النحو المبين في القوانين المنظمة كل في حدود اختصاصه، وأن قرارات الرقابة للموصي عليهم مطابقة للمواصفات المطلوبة، للالتزام بملائمتها، ووجود امكان تخزينية مناسبة لها. 6 - الإسراع في تنفيذ مشاريع التجهيزات العسكرية لتعزيز القدرة القتالية والدفاعية لوزارة الدفاع تجنباً لارتفاع تكلفتها مستقبلاً وفق

الختامي ويراعى فيها ما يلي: ● إحالة حسابات ختامية منفصلة عن السنوات المالية الـ 4 التي لم تعد إلى مجلس الأمة على صورة مشروعات بقانون منفصلة كما هو وارد في نص المادة الأولى من القانون رقم 3 لسنة 2016 من المال الاحتياطي العام. ● مراعاة القواعد التفصيلية المتبعة في إعداد الحسابات الختامية وفق التعميم الصادر من وزارة المالية رقم 2 لسنة 2019، والتي يجب ان تشمل على الجداول الرئيسية والمكررات الإيضاحية والحسابات الخارجة عن ابواب الميزانية. 4 - اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة عبر التقدم إلى مجلس الأمة بمشروع قانون لتضمن ما تبقى من المبالغ المخصصة لتعزيز الدفاع عن البلاد

من الأطراف ذات الصلة العام عن شبهة الاضرار بالمال العام والتصرفات الواقعة عليه فيما يشكل جريمة جنائية إلى النيابة العامة للرجوع على المتسببين حفاظاً على المال العام. 2 - اتخاذ الحكومة للإجراءات التأديبية إزاء المتسببين بالمخالفات الإدارية بشأن التعاقدات العسكرية التي تمت عبر الميزانية العامة للدولة والاحتياطي العام والتي لا تحمل شبهة جريمة. 3 - اعداد حسابات ختامية منفصلة عن السنوات المالية الاستثنائية للتسليح والمعدات العسكرية عن السنوات المالية الـ 4 السابقة التي لم تعد فيها وفق الضوابط المنصوص عليها في الرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانية العامة والرقابة على تنفيذها والحساب

وزارة الدفاع بخططها في تعزيز حاجاتها من التسليح والمعدات العسكرية. كما أورد عدة ملاحظات على الاعتمادات المالية للتسليح المقررة في ميزانية الوزارة العامة للمولة عبر الميزانية العامة منها إعاقه الوزارة لديوان المحاسبة في فحص أعمال العقد. واختم العدساني تقريره بـ 8 توصيات جاء نصها كما يلي: 1 - استكمال الحكومة لأعمال لجنة التحقيق في وزارة الدفاع الذي أعلنت عن فتحه للوزارة بتاريخ 6 يناير 2019 بشأن التعاقدات العسكرية التي تمت عبر الميزانية العامة للدولة والاحتياطي العام خلال اسبوعين من تاريخه، متضمنة جميع المستندات التي تخص الوقائع مع تحديد مسؤولية كل طرف

واستعرض العدساني المراحل التي سبقت إقرار مشروع القانون بالإذن للحكومة في أخذ مبلغ من الاحتياطي العام بت 6,2 مليارات دينار، وقرار اللجنة البرلمانية المشتركة المشكلة لدراسة مشروع القانون الذي تم تخفيضه إلى 3,2 مليارات دينار. وأورد في التقرير قراراً للجنة الميزانيات بفتح اعتماد إضافي قدره 150 مليون دينار في ميزانية وزارة الدفاع كدفعة مقدمة لشراء طائرات حربية. وعدد العدساني ملاحظات على الميزانية الاستثنائية للتسليح الممولة من الاحتياطي العام منها سير وزارة الدفاع بإجراءات شراء تجهيزات عسكرية دون توفر اعتماد مالي في الميزانية، وكذا عدم الاستدلال على التزام



رياض العدساني

المالين للتحقق من صحة التسوية المحاسبية. وطالب بإرسال الحساب الختامي عن مصروفات التسليح المنفذة عبر الاحتياطي العام الذي تاخرت في إعداده 4 سنوات مالية بالخالفه للقانون وتضمن تجهيزات عسكرية دون توفر العامة للدولة لإحكام الرقابة البرلمانية عليه.

سultan Al-Jabir. وأعد النائب رياض العدساني تقريراً بشأن مصروفات التسليح المنفذة عبر الميزانية العامة للدولة والاحتياطي العام، على أن تدرج ضمن بند الرسائل الواردة في جلسة مجلس الأمة المقبلة. وتضمن التقرير توصيات تطالب الحكومة بتطبيقها دون إبطاء، أهمها استعمال أعمال لجنة التحقيق في وزارة الدفاع وتسليم نتائج اللجنة إلى النيابة العامة. وأشار إلى أن الصرف على حساب الأصول المتداولة (العهد سابقاً) وصل إلى 1,2 مليار دينار، لافتاً إلى أنه يجب تسوية هذه المبالغ بعد تقديم المستندات المرتبطة بعقود التسليح التي تؤدي صرفها ومراجعتها من قبل ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين